مقدمة:

يشهد إقليم الشرق الأوسط كغيره من الأقاليم الإستراتيجية عدة تحولات أثرت على طبيعة و توجه الفواعل بالمنطقة، وإثر الأحداث التي شهدها العالم منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين(سقوط الاتحاد السوفيتي)، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد في النظام الدولي الجديد، وإثر هذه الأوضاع المعقدة، برزت قوى إقليمية تريد أن تفرض نفسها تجاه هذه الأوضاع. فالأهمية الاستثنائية لهذه المنطقة أدت إلى بروز مجموعة من الفواعل سعت إلى محاولة السيطرة و الحصول على اكبر قدر ممكن من العائدات التي تدرها هذه الثروات، خاصة على مستوى منطقة الخليج العربي، ونظراً لغياب فاعلية النظام الإقليمي العربي في منطقة الشرق الأوسط برزت كل من تركيا و إيران كقوتين إقليميتين ذات تأثير جلي في المنطقة، حيث تسعى كل منها إلى بسط نفوذها والبحث عن دور إقليمي في المنطقة. وقد بدأت إيران نشاطها و تفاعلها في المنطقة بعد نجاح ثورتها عام 1979 و ذلك من منطلق تصدير الثورة، إلا أن هذا الدور برز أكثر بعد احتلال العراق عام 2003؛ إذ كانت تعتبر من أهم القوى الفاعلة في المنطقة. و أدى سقوط العراق إلى حدوث فراغ سياسي حاولت إيران استغلاله للعب دور المهيمن في المنطقة.

في حين نجد أن تركيا قد عادت للبروز بعد نهاية الحرب الباردة؛ إذ عرفت أجندتها على مستوى السياسة الخارجية توجها نحو منطقة الخليج العربي بعد أن كانت موجهة نحو الغرب من حيث ترتيب أولوياتها. لكن مع وصول حزب العدالة و التنمية للسلطة عام 2002، شهدت نقلة نوعية في سياستها الخارجية باتجاه دول الشرق الأوسط و خاصة دول الخليج العربي، و قد حاولت هي الأخرى استغلال الأوضاع السياسية في المنطقة لتبرز كلاعب مؤثر و ذلك من اجل الاستفادة من الموارد المتوفرة فيها و التي تعاني تركيا نقصاً منها، و لذلك يلاحظ توجه كل من تركيا و إيران نحو دول الشرق الأوسط خاصة باتجاه دول الخليج العربي.

وبحكم التقاطعات الجغرافية و التاريخية و الإيديولوجية بين كل من إيران وتركيا من جهة ومنطقة الخليج العربي من جهة أخرى، فقد تأسست عودة كلا البلدين في منطقة الشرق الأوسط على منطلقات مبنية على ثنائية الدين، الهوية (السنة–الشيعة، التركمان–العلويين .....)– افرز ذلك نوعاً من التشابك في العلاقات بين الفواعل المشكلة للتوجه السياسي و الأمني وحتى الاقتصادي والاجتماعي بمنطقة الخليج.

فبالنظر إلى الإمكانيات التي تتوفر عليها كل من إيران وتركيا باعتبارهما قوتان إقليميتان مقابل الرخاوة التي تعانيها منطقة الخليج، فان العلاقات الخارجية بين البلدين، سواء كانت تعاونية أم تنافسية، تجعل من منطقة الخليج العربي ميداناً للتسويات أو تحقيق مكاسب لصالح طرف على حساب الآخر، وهو ما يطرح ضرورة تحديد دور البلدين وانعكاساتها على المنطقة.

- **أهمية الموضوع:**

- **الأهمية النظرية:**

يندرج موضوع الدراسة ضمن التنافس الدولي، كأحد أهم محاور النقاش في الأوساط الفكرية المعاصرة في مجال السياسة الخارجية الذي يعتبر من المجالات المهمة في العلاقات الدولية.

كما أن التحول الذي ميز السياستين الخارجية لتركيا وإيران تجاه منطقة الشرق الأوسط و منطقة الخليج العربي بصفة خاصة، يدفع العديد من الباحثين إلى البحث فيه لمعرفة أسبابه وانعكاساته الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى أن العلاقات الخليجية-التركية، العلاقات الخليجية-الإيرانية وحتى العلاقات التركية-الإيرانية قد عرفت تحولات جذرية، ما شجع على البحث في حقيقة هذا التحول وانعكاسات التنافس التركي-الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الخليج العربي انطلاقاً من هذه التحولات.

- **الأهمية العملية:**

تتجلى أهمية هذه الدراسة كذلك من خلال الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، والتي لطالما كانت محل اهتمام الدارسين والمحللين والمنظرين منذ عقود. أما اليوم فقد ازداد الاهتمام بهذه المنطقة أكاديميا نظراً لما تشهده من تفاعلات متسارعة، باعتبارها مرمى لتنافس القوى الكبرى (روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية)، والدول الإقليمية الصاعدة (تركيا وإيران).

كما تتجلى أهمية هذه الدراسة بأنها تعني بمرحلة (2003-2014) شهدت فيها منطقة الخليج العربي تحولات كبرى، منها حرب الخليج الثالثة (الحرب الأمريكية على العراق) عام 2003 والتي أثرت على امن الخليج، أحداث ما يسمى الربيع العربي منذ بداية 2011، خاصة الأوضاع المتأزمة في سوريا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى التحولات في كلا البلدين، لها رؤى مختلفة عن النخب السابقة حول منطقة الشرق

الأوسط و منطقة الخليج العربي، وبالتالي هذه الدراسة ستكون إضافة علمية حول التنافس التركي_الإيراني في منطقة الخليج العربي.

- **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تعميق البحث حول التنافس التركي-الإيراني في منطقة الخليج العربي، وإبراز التنافس بين هاتين الدولتين الإقليميتين على مناطق النفوذ و التنافس على الترتيبات الأمنية في هذه المنطقة، بالإضافة إلى دراسة انعكاسات التحولات التي شهدتها كل من تركيا وإيران على توجهاتهما الخارجية بشكل عام وتجاه دول الخليج العربي بشكل خاص.

كما تسعى إلى فهم وتحليل قدرة كل من تركيا وإيران على استخدام المقومات التاريخية في تحقيق نفوذها وفقا لمميزات كل منهما والتي تتناقض أحيانا-السنة في تركيا، الشيعة في إيران. دولة علمانية في تركيا دولة دينية في إيران-بما يتلاءم مع المصلحة القومية لكل منهما في منطقة الخليج العربي.

وأيضا، تسعى إلى فهم رؤى النخب الحاكمة في كل من تركيا وإيران حول مناطق النفوذ في منطقة الخليج العربي، باعتبارها مناطق إستراتيجية لكل منهما، وكيفية التعامل مع التعقيدات التي تميز تلك المناطق.

كما تسعى هذه الدراسة إلى التنبؤ بمستقبل الدورين التركي والإيراني في منطقة الخليج العربي ومن خلاله التنبؤ بمستقبل العلاقات الثنائية العربية-التركية، والعربية-الإيراني.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

أ- أسباب موضوعية:

كان اختيار هذا الموضوع بناء على واقع قلة الدراسات الأكاديمية حول التنافس التركي-الإيراني في منطقة الخليج العربي، بعد الحرب الباردة، واهتمام بعض الباحثين بالتفاعل التركي-الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز. ما دفعنا إلى البحث في هذا الموضوع (التنافس التركي-الإيراني في منطقة الخليج العربي) لأهميته. كذلك معرفة الأوضاع الناتجة عن طبيعة العلاقات بين البلدين وتأثيراتها الأمنية في منطقة الخليج العربي، إذ أن الطبيعة الأمنية غير المتزنة للمنطقة بعد الفراغ السياسي الذي نجم عن احتلال العراق ودخول

فواعل جديدة؛ سيكون له تأثير على علاقات البلدين في ظل الاختلافات الإيديولوجية والتوجهات المصلحية لكل منهما في منطقة الخليج.

ب- الأسباب الذاتية:

حركية وفعالية السياستين الخارجية لكل من تركيا وإيران ــباعتبارهما دولتين إقليميتين وتاريخيتينــ منذ منتصف العقد الأخير من القرن العشرين، خاصة فيما يتعلق بمواقفهما اتجاه القضايا الكبرى في المنطقة، وحتى في باقي مناطق العالم، دفعت الباحث نحو الميل إلى البحث في مجال السياستين الخارجية التركية والإيرانية، وهذا ما شجع على اختيار موضوع التنافس التركي-الإيراني في منطقة الخليج العربي.

- **أدبيات الدراسة:**

تعتبر المعرفة العلمية ذات خاصية متميزة هي الصفة التراكمية، وهذا ما يجعل أي باحث يرجع دوما إلى الدراسات السابقة للظواهر المراد تحليلها بهدف الاستفادة منها، من خلال البحث المتواضع حول هذا الموضوع تحصلت الباحثة على بعض الدراسات المهتمة بالدورين التركي والإيراني في منطقة الخليج العربي وعلاقتها بالدول العربية والخليجية. والتي من بينها:

1- دراسة داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، صدرت عن مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم عام 2010ــصدرت طبعته التركية الأولى عام 2001ــوهذه الطبعة الأولى باللغة العربية. وجاء الكتاب من ثلاث أقسام.

القسم الأول جاء بعنوان "الإطار المفاهيمي والتاريخي"، يشتمل ثلاثة فصول تناولت مقاييس القوة والتخطيط الاستراتيجي، وشرحا لمعادلة القوة و عناصرها الثابتة والمتغيرة وإعادة تحليل لعناصر القوة التركية، وبيانا لأوجه قصور النظرية الإستراتيجية التركية والنتائج المترتبة عليها، وعرضاً للإرث التاريخي والبنية التحتية للثقافة السياسية التركية، وتطوراتها بعد انتهاء الحرب الباردة.

وحمل القسم الثاني عنوان "الإطار النظري: الإستراتيجية والسياسات المرحلية والسياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافية".

أما القسم الثالث اشتمل على الوسائل الإستراتيجية والسياسات الإقليمية، التي رأى الدكتور "أوغلو" أنها ستحقق لتركيا مكانتها المرموقة في الساحة الدولية.وبحثت بقية فصول الباب الثالث قضايا

التحول الاستراتيجي في البلقان، والشرق الأوسط، واسيا الوسطى في ظل توازن القوى الأورو-آسيوية، والاتحاد الأوروبي، مصحوباً بتحليل لعلاقة متعددة الأبعاد والمستويات، بما فيها علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي في سياق التحولات التاريخية

2- دراسة حسن باكير، طارق عزيز وآخرون، "تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج" صدرت عن مركز الجزيرة للدراسات، عام 2009. جاءت هذه الدراسة مشتركة بين عدة مفكرين وباحثين في الشأن التركي وجاءت من قسمين، القسم الأول تناول تركيا من الداخل حيث تعرض إلى العلاقة بين الدولة والمجتمع في تركيا، وحالة الاقتصاد التركي في ظل التحولات الكبرى، ودور كل من الجيش وأزمة الهوية في بناء الدولة وكذلك العلاقة بين المؤسسة العسكرية والإسلاميين في الداخل التركي، أما القسم الثاني فعرض أسس ومرتكزات السياسة الخارجية التركية، وتفاعل تركيا وعلاقاتها مع كل من الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي واسيا الوسطى والقوقاز، واختتمت الدراسة بشروط التعاون التركي_ العربي والتركي_ الإيراني.

3- دراسة وليد عبد الحي، إيران، مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، صدرت عن مركز الجزيرة للدراسات عام 2009، جاءت من ستة فصول، تناولت هذه الدراسة التحولات الكبرى في بنية المجتمع والنظام السياسي الإيراني وانعكاسات هذه التحولات على السلوك السياسي الخارجي الإقليمي والدولي للدولة الإيرانية، بالإضافة إلى ذلك حاولت هذه الدراسة تحديد الاتجاهان الكبرى لتفاعلات العلاقات الدولية ومدى انعكاساتها سلبا أو إيجابا على السلوك السياسي الخارجي الإيراني، وتطرقت هذه الدراسة في الأخير إلى سيناريوهات المكانة الإقليمية لإيران في حدود 2020م، وعددت أربعة سيناريوهات لمستقبل مكانة ودور إيران الإقليمي والدولي.

4- دراسة برنارد أوركاد "جغرافية إيران السياسية" صدرت عن جروس برس ناشرون، عام 2012م. جاءت هذه الدراسة من قسمين وثمانية فصول. تناول القسم الأول مواضيع تاريخية عدة كمكونات الأمة الإيرانية وارثها الحضاري والإسلامي كما تطرق هذا القسم إلى إيران المعولمة موضحا أهم القضايا التي شغلت إيران في القرن العشرين، وفي الأخير تطرق هذا القسم إلى مقدرات إيران الإستراتيجية، بالإضافة إلى السياسات الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

أما القسم الثاني من هذه الدراسة فقد تناول الدوائر الثلاث للجغرافيا السياسية الإيرانية، حيث تناول علاقات إيران مع جيرانها وعلاقاتها مع دول الخليج العربي، كذلك علاقات إيران مع دول آسيا

الوسطى والقوقاز، كما لم يغفل هذا القسم موضوع العلاقات الإيرانية مع كل من أفغانستان وباكستان وروسيا، ومن ناحية أخرى تناول هذا القسم البعد الإسلامي لإيران في سياستها الخارجية مركزاً على الطائفية الشيعية ودورها النفوذ الإيراني في دول الشرق الأوسط، وفي الأخير تناولت الدراسة المكانة الإقليمية والدولية لإيران في القرن الحادي والعشرين، بشكل مفصل وفقاً للمتغيرات الدولية التي شهدتها المنطقة منذ 2001م.

- **إشكالية الدراسة:**

تعتبر الإشكالية منطلق الباحث ودافعه لحل التساؤلات التي تثيره، ويسعى للكشف عن أسبابها ومحاولة فهم أبعادها من خلال البحث العلمي، وبناء عليه فقد شهدت منطقة الخليج العربي تحولات وتغير موازين القوى في المنطقة منذ نهاية الحرب الباردة، وبروز الدورين التركي والإيراني في تلك المنطقة تبلورت لدى الباحث رغبة في التعرف على حقيقة هذين الدورين وانعكاسات تنافس البلدين على منطقة الخليج العربي، والتنبؤ بمستقبل هذين الدورين وفقا للتحولات المعقدة والمستمرة التي تشهدها المنطقة إلى يومنا هذا. وذلك انطلاقا من الإشكالية التالية:

- **كيف يمكن تفسير التنافس التركي الايراني على منطقة الخليج العربي تماشيا مع التحولات التي يعيشها النظام العالمي؟**

ويندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف ساهمت الأوضاع السياسية لمنطقة الخليج العربي في بروز دور تركي إيراني في المنطقة؟
- ما هو الدور الإقليمي الذي يمكن أن تلعبه كل من تركيا وإيران في منطقة الخليج العربي؟
- ما هي مقومات الدورين الإقليميين لمن تركيا وإيران؟
- ما طبيعة العلاقات الثنائية التركية الإيرانية؟
- ما هي انعكاسات التحولات التي شهدتها المنطقة العربية منذ 2011 على النفوذ التركي والإيراني في الخليج؟
- ما مستقبل الدورين التركي والإيراني في ظل الحراك العربي؟

- **فرضيات الدراسة:**

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية تم طرح الفرضيات التالية وهي محل اختبار:

ـ غياب نظام إقليمي عربي فعال وقوي شجع كل من تركيا وإيران على تعميق نفوذهما في المنطقة.

ـ الفراغ الاستراتيجي الذي نجم عن انسحاب الولايات المتحدة من العراق في منطقة الشرق الأوسط يدفع كل من تركيا وإيران إلى سياسة ملء الفراغ لاسترجاع المكانة الإمبراطورية التاريخية لكليهما.

ـ اتسام العلاقات التركية-الإيرانية بالطابع التنافسي يؤدي إلى شيوع سياسة الاستقطاب وتنامي ظاهرة التحالفات بمنطقة الخليج العربي.

ـ الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي تذكي التنافس التركي-الإيراني على زعامة المنطقة.

ـ تستمد العلاقات التركية_الإيرانية عمقها من العوامل الثقافية والسياسية والدينية والموقع الجيوستراتيجي لكل منهما بالنسبة للأخر.

- **حدود الدراسة:**

أ- الحدود الزمنية للدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على الفترة(1991- 2014) حيث وقع انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وبذلك انتهت سيطرته على هذه المنطقة مما دفع ببعض القوى الإقليميةإلى توسيع نفوذها في هذه المنطقة الحيوية.

ب- الحدود المكانية للدراسة:

المجال المكاني الذي تختص به هذه الدراسة هي الحدود الجغرافية لمنطقة الخليج العربي، كما سنتناول في هذه الدراسة علاقة دول الخليج العربي بالدول الإقليمية، تركيا وإيران.

- **الإطار المنهجي للدراسة:**

إن البحث العلمي يفرض على الباحث الاستعانة بالمناهج العلمية لتأكيد الفرضيات أو نفيها، من اجل ضمان علمية النتائج، وقد اعتمد البحث على جملة من المناهج في إطار التكامل المنهجي:

- **منهج تحليل النظمSystemicApproach:** كونه يحلل العلاقات الإقليمية في نظام إقليمي معين. فهو يسمح بالانتقال من الجزء إلى الكل والعكس، من خلال التدرج في مستويات التحليل الثلاثة، انطلاقا من الدول (الوحدات الوطنية)، إلى مستوى النظام الإقليمي انتهاء بمستوى النظام الدولي، وهذا يتناسب مع تحليل تفاعلات النظم الإقليمية التي تحكمها متغيرات متعلقة بالبيئة الداخلية لكل وحدة من الوحدات المشكلة للنظام، ومتغيرات أخرى متعلقة بمعطيات البيئة الإقليمية، ومتغيرات البيئة الدولية التي يتفاعل ضمنها النظام الإقليمي. فتحليل النظم الإقليمية يتطلب التفاعل بين مختلف التغيرات الداخلية، الإقليمية والدولية.

كما يعود الفضل في تطوير هذا المنهج إلى عالم السياسة الأمريكي ديفيد إيستون David Easton من خلال كتابه النظام السياسي Political System سنة 1953، حيث نظر إلى النظام السياسي على انه موجود في بيئة يتفاعل معها من خلال المدخلات Inputs والمخرجات Outputs، وبنى إيستون تحليله على مجموعة أفكار منها أن النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى، كما للنظام مجموعة من الوظائف لا بد له منها لاستمراره.

- **المنهج التاريخي المقارن:** لا يكاد يخلو بحث علمي من المنهج التاريخي، لأهميته في كشف تطور الظاهرة عبر الزمان والمكان، خاصة وان العلاقات الدولية تقوم على التنبؤ بمستقبل الظاهرة، والتي لا يكمن التنبؤ بها دون معرفة تاريخها.

وظف هذا المنهج في الدراسة، من خلال استحضار الأحداث التاريخية وتفسير وتحليل مواقف وسياسات كل من تركيا وإيران في منطقة الخليج العربي، كذلك المقارنة بين تلك المواقف والسياسات و توجهات البلدين بشكل يسمح بالتنبؤ بمستقبل الدورين الإقليميين لكل من تركيا وإيران في المنطقة.

- **الإطار النظري للدراسة:**

تعتبر ظاهرة التنافس والصراع الدولي بين القوى الكبرى في العالم من الظواهر المؤثرة على الأمن والسلام الدوليين، وهي تهدد استقرار بقية الدول واستقلالها، وهذه الظاهرة كثيرة التغير والتطور بشكل دائم، ويعود ذلك إلى العوامل المتعددة التي تؤثر في طبيعة الصراع والتنافس، والكيفية التي يدور حولها، والأهداف التي تسعى أطرافه الوصول إليها، فالقوى العظمى تتطلع دائماً إلى القيام بدور مميز في إدارة الشؤون الدولية، وتعمل من خلال ذلك على تحقيق مصالحها الحيوية وأهداف إستراتيجيتها العليا، والصراع الاستراتيجي في جوهره، يقوم بسبب التعارض بين المصالح والأهداف، وتنافس هذه الدول على بسط سيطرتها ونفوذها بكل الوسائل المتاحة.

فالإطار النظري لهذه الدراسة التي تتناول التنافس التركي الإيراني في منطقة الخليج العربي سوف يكون من خلال الاعتماد على النظريتين الواقعيتين (الكلاسيكية والجديدة) لتفسير موقع المصلحة القومية لكل من تركيا وإيران في توجهاتهما الإقليمية، بالإضافة إلى هدف القوة وهاجس الأمن. إذ أن المقاربة الواقعية تقوم على أساس مفهوم المصلحة كجوهر للسياسة وبناء على هذا تعتبر المصلحة إحدى أهم مدخلات السياسة الخارجية لكل من تركيا وإيران في إطار تعاملاتهما مع بعضهما البعض وفي المنطقة الخليجية. وتعتمد هذه الدراسة كذلك على النظرية الليبرالية الجديدة والتي تقوم على أساس التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول لتحقيق مصلحة مشتركة حيث حاولنا استكشاف العلاقات التعاونية التي جمعت بين تركيا وإيران وتداعياتها على الدول الخليجية.كما سنعتمد على النظرية البنائية في توضيح دور الهوية في التوجهات الإقليمية لكل من تركيا وإيران. بالإضافة إلى هذه النظريات الكبرى، سنعتمد كذلك على نظريات جزئية وذلك حسب الحاجة إليها في الموضوع، كنظرية صنع القرار، ونظرية الدور.

- **الإطار المفاهيمي للدراسة:**

فكل بحث يحتوي على مجموعة من المصطلحات والمفاهيم تشكل جوهره، وهذه الدراسة هي الأخرى كذلك، وسنحاول إيجاد تعريفا مبسطاً لمختلف المفاهيم الواردة:

- **التنافس:** مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الاختلاف بين الدول لا تصل إلى مرحلة الصراع وتأخذ أبعاد اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح ومكانة في الإطار الدولي أو الإقليمي. ونقصد به كذلك تلك المحاولات التي تقوم بها الدول، من اجل الوصول إلى غرض استراتيجي، ويكون عادة بطريقة غير علنية وغير ظاهرة.
- **أما الصراع الدولي (International Conflict)**: هو ذلك الموقف الذي ينتج عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية، وانه يرتبط بعدة أمور مثل الحدود الجغرافية وعدد الأطراف المشاركة فيه وحجم الموارد والإمكانات التي تخصص للصراع ونوعية الأسلحة المستخدمة وخصائصها التدميرية والأهداف التي تحددها الدولة من وراء هذا الصراع. كما يعرف بأنه تلك الحالة التي تسعى فيها الأطراف للسيطرة على غرض استراتيجي في حالة علنية وظاهرة وباستعمال كافة الوسائل الممكنة.ويعرف الباحث ولغايات هذه الدراسة الصراع الدولي بأنه التنافس بين الدول الإقليمية الكبرى (تركيا وإيران) على السيطرة- الهيمنة وتوسيع نفوذهما في منطقة الخليج العربي والتي أصبحت بعد عام 1991 مسرحاً للصراع والتنافس بين مختلف القوى الدولية والإقليمية وذلك يعود إلى الموقع الجيواستراتيجي وموارد الطاقة فيها.
- **النفوذ السياسي:** يقصد بالنفوذ السياسي "تأثير الدولة في النسق الدولي، وقدرتها على تغيير سلوك الدول الأخرى". والنفوذ هو هدف أو غاية الدور، كما لا يمكن أن يتبلور دور دولة ما في منطقة ما دون وجود نفوذ لها في المنطقة. وكذلك لا يمكن أن يتحقق الدور دون توفر قدرة الدولة على التغيير في سلوكيات الدول الأخرى، وهو ما يعني "القوة الفعلية أو النفوذ". وتعرف الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية النفوذ بأنه: "القدرة على حمل الآخرين بفعل ما نريد أن نقوموا به"، والهدف من النفوذ السياسي هو تحقيق الهيمنة، وهذه الأخيرة تعبر عن النفوذ السياسي الذي تمارسه دولة قوية على دولة أخرى بقصد تحجيمها عن الساحة الدولية، والسيطرة الفعلية (غير الرسمية) على شؤونها وسلطاتها وقراراتها وأوضاعها دون الحاجة للاحتلال العسكري لها. أما "حسين عبد الحميد احمد رشوان" عرف النفوذ في كتابه "في القوة والسلطة والنفوذ" بأنه "قوة غير نظامية تتمثل في القدرة على التأثير في صانعي القرارات السياسية وتوجيه الرأي العام من اجل تحقيق أهداف الهيمنة، وهو يمارس عادة من جانب العناصر القيادية التي لا تستعمل أي مناصب رسمية في المجتمع.

- **منطقة الخليج العربي**: سمي الخليج العربي بالخليج الفارسي والبحر الأدنى والبحر المرّ، وارض الله، وارض البحر وخليج البصرة، وخليج القطيف، وخليج البحرين، وخليج عُمان. يقع الخليج العربي بين دائرتي عرض 24- 30° شمالاً، وخطي طول 48- 57° شرقا، ويظهر هذا الموقع إن للخليج العربي قوة جيوستراتيجية كبيرو، كونه احد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي منذ سنين طويلة، ويعد الخليج العربي حالياً من الخلجان الدولية أي جزءاً من أعالي البحار، وتكون للسفن حرية المرور فيما عدا الجزء الذي يخضع للاختصاص الإقليمي للدول الساحلية المطلة على الخليج.

- **الصعوبات التي واجهت إعداد البحث:**

اغلب الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذه الدراسة هي صعوبات ذات صلة بالمادة العلمية المحكمة المتعلقة بالموضوع، حيث توجد دراسات قليلة فيما يخص الكتب العربية المتخصصة في هذا الموضوع، إضافة إلى مشكلة الترجمة التي كثيراً ما تأخذ من الباحث الوقت دون الوصول إلى نتائج دقيقة.

- **تقسيم الدراسة:**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صدق الفرضيات المصممة، تناولت هذه الدراسة موضوع التنافس التركي-الإيراني في منطقة الخليج العربي، حيث تضمنت ثلاثة فصول، تناول **الفصل الأول** محددات الدور وأبعاد صناعة القرار الخارجي لكل من تركيا وإيران في منطقة الخليج، حيث تطرق إلى الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، ومقومات الدور الإقليمي لكل من تركيا وإيران، وفي الأخير تناول هذا الفصل أبعاد العلاقات الثنائية التركية- الإيرانية. أما**الفصل الثاني** فقد تناول صعود قوى إقليمية غير عربية جديدة واختلال التوازن في منطقة الخليج العربي، والأهمية الإستراتيجية للدور التركي - الإيراني في منطقة الخليج العربي. أما**الفصل الثالث** فقد تناول مستقبل الدور الإقليمي التركي - الإيراني في ظل الثورات العربية وانعكاسات هذه الأخيرة على المنطقة وذلك بالتطرق إلى السيناريوهات المستقبلية للدورين التركي- الإيراني في ظل التحولات الدولية الراهنة.